

انجازات حكومة الدكتور إبراهيم الجعفري في سبعة أشهر

المقدمة

لقد نال العراق وشعبه القذح المعلن من الألم، وتجرع المصائب والمحن.. فالحروب

أحرق رونق هذا البلد، ورست حال التداعي والوهن باستمرار مع حركة الزمن ومسيرة التاريخ لأكثر من ثلاثة عقود، وبعد الانفراج ولحظة الانبعاث بدأت تداعيات الغابر من الحقبة الدكتاتورية السابقة التي عاش فيها العراقيون سنين عجافاً بلا نماء، وكادت غرستهم أن تموت، وسُجن حقهم الإنساني في زنازين متأبدة...

ولكن ما الذي توافر للعراق، وهو يتهيأ لبدء البناء، ونفض الغبار، ورفع أنقاض الغابر من زمن الاستبداد والاستعباد.. فالسواد الأعظم من الناس كانت محبوسة أنفاسهم لا يدرون ما يعملون، وكأن أفق البدائل قد انسدت، وساد شعور الإحباط في زوايا الحياة.. ففي صورة الحاضر ألوان كثيرة منها قوات أجنبية اجتاحت البلاد، وبنى تحتية مهتمة بالكامل وملايين من القتلى والمهجّرين، وأمراض اقتصادية مُزمنة وكثيرة يعاني منها الجسد العراقي... ما قد ينعكس سلباً على الوضع الجديد، ويدفع باتجاه حلول قد لا تحمل ماركة الصناعة العراقية.

ولم يكن لتلك الأمة والحال هذه إلا لحظات حسم يصنعها رجل قوي أمين، رجل لم يكن وليد انتخابات، أو صنيعة مرحلة ينتهي أمده بتصرّم أيامها..

فكان رجل تلك اللحظات هو الدكتور إبراهيم الجعفري الذي كانت مهمته صعبة، ولم يكن لديه مندوحة من الوقت سوى السبعة أشهر، وعليه أن لا يترك الأمور تسير على رسلها، أو تدور في فضاء الفراغ والارتحال، بل لابد من الوقوف أمام تيارها العارم حسب قواعد فكرية أصيلة تراعي المصالح الوطنية والوعي الاجتماعي المتنامي..

فدخل الجعفري طرفاً في خضم معادلة يصعب استشراف مآلاتها، وصار مُعادِلاً الموضوعي؛ لتنتج المركب الديمقراطي المتنامي الذي يسجل العراق الواحد المستقر.

إن فرز الجعفري قائداً موضوع جوهري لعله يسهل من جهة التصور والتجريد، ولكنه يصعب من جهة التجسيد والتعامل، في تجلياته وآثاره؛ ذلك لبعد المدى الهدي أو الاستراتيجي الذي تمثل بـ(الدستور، والانتخابات البرلمانية، والحكومة الدائمة، ومجالس المحافظات) ولكن استراتيجية المُنجَز لم تذهب به بعيداً عن ساحة الوطن ومواطنه إنما كان الجهد موزعاً بقسطاس الوطن فقط..

في حكومة السبعة أشهر... كانت التحديات قد تواترت إلى درجة التهديد بفشل التجربة... في تلك المرحلة كانت قد تنوعت الأدعاءات وكثرت الخطابات كردود فعل لحالة حاضرة من دون النظر إلى خلفياتها والدواعي التي عملت على إذكائها ودفعها إلى حيز الوجود بما رفع سخونة المرجل السياسي، وزاد انعكاساته المجتمعية إلى الذروة، فالسلاح كان بيد المليشيات أكثر من الدولة، ولكن لم تحدث المعارك ولم تخض

الحكومة حينها حرباً يحترق فيها الجسد العراقي، وتتفجر بؤر في لحظة الانتقال التي يعيشها البلد.

ناهيك عن الفساد الذي كان ينخر بجسد مؤسسات الدولة، ويهدد كيائها ولكن حكومة السبعة أشهر استطاعت تحجيمه والحد منه بخطوات إجرائية كانت أكثرها حسماً لجنة العقود الوزارية التي شكلها الجعفري من وزراء حكومته، كما أنه حمى الدولة وكيائها السياسي الجديد من زمرة الانقلابيين الدمويين من أبناء الليل والظلام وهم البعثيون فقد أقصاهم من الوصول أو الدخول في العملية السياسية والتغلغل في دوائر الدولة ومؤسساتها..

حراجة المرحلة وخطورة الراهن، والمتراكم من الماضي كانت تفرض على القوي الأمين أن يرسى قواعد متينة لترتيب سياسات تشكيل الحكومة العراقية، وإقامة المؤسسات الدستورية، والإصرار على رفع الخط البياني لعقلية البناء، ولن يتسنى ذلك إلا من خلال التدخل الواعي وتحويل المطالب الوطنية إلى مزاج جماهيري شعبي ضاغط.

فحكومة السبعة أشهر بحساب الزمن الفيزياوي أنجزت ما يفوق حتى أكمل الحكومات الدائمة لبلد تركه الطاغوت ركماً..

فكان القوي الأمين (الدكتور الجعفري) رجل التصدي الذي حوّل قطار الأزمات إلى منجزات تنتقل بالواقع من حال إلى حال؛ حتى يقف عند محطة التنمية بمدييها البشري والمؤسسي....

أولاً: السياسة الخارجية

من المعروف أن العراق قبل عام 2003 كان بلداً مُحاصَراً، ومعزولاً بسبب تصرفات النظام السابق، وبحسب الوصف الدولي لنظام صدام إنه نظام مارق ومن أكثر الأنظمة انتهاكاً لحقوق الإنسان في العالم فضلاً عن أنه مكبل بأكثر من 40 قراراً دولياً من الناحية الدولية، ومرفوض في الكثير من المنتديات والمؤتمرات الدولية، وبذلك فإن تركة النظام البائد ثقيلة.

وكان على الحكومة الانتقالية برئاسة الدكتور إبراهيم الأشيقر الجعفري مواجهة كل ذلك، وإيجاد الحلول المناسبة للنهوض بهذا الواقع المرير، فباشرت حكومته فور تسلمها السلطة بتحقيق الإنجاز تلو الآخر، حيث حققت إنجازات مهمة جداً على المستوى الدولي والإقليمي والعربي، وكذلك على مستوى المؤسسات، ومن تلك الإنجازات نورد أهمها في ما يلي:

- 1- تم القيام بعقد مؤتمر بروكسل بمشاركة ثمانين دولة بهدف دعم العراق.
- 2- عملت الحكومة الانتقالية على تعزيز مكانة العراق في الخارج من خلال استعادة كل المواقع التي فقدتها العراق على الساحة الدولية والعربية والإقليمية والإسلامية .
- 3- نجحت الحكومة الانتقالية بالإيفاء بإنجاح عملية كتابة الدستور، ومن ثم التصويت عليه، فضلاً عن إجراء الانتخابات العامة حسب موعدها بمشاركة جماهيرية واسعة من قبل الشعب على الرغم من التحديات الأمنية الكبيرة في نهاية العام 2005م.
- 4- كان للحكومة الانتقالية الدور الكبير، والمؤثر في حشد الدعم الدولي لإسقاط الديون، وعقد المؤتمرات الخاصة بذلك، مثل مؤتمرات مدريد وطوكيو، ومؤتمرات الدول المانحة وكذلك نادي باريس، فضلاً عن الحصول على 3 مليارات دولار كمنحة لدعم العراق.
- 5- نجحت حكومة الجعفري الانتقالية في استرجاع قسم كبير من الأموال العراقية المحبوزة في الخارج.
- 6- عملت على كشف فضائح نظام صدام في مسألة المتاجرة باتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء.
- 7 - لأن الموقف العربي كان متردداً في التعامل مع الحالة العراقية الجديدة منذ تغيير الحكم فقد عملت الحكومة الانتقالية بصورة جيدة في التعامل مع هذه المواقف، بحيث تم عقد مؤتمر الوفاق في القاهرة في جامعة الدول العربية بمشاركة عربية جيدة، وكان لكلمة الدكتور الجعفري صداها الواسع والمؤثر في تحديد أطر العلاقات العراقية - العربية ، وعلى إثر ذلك ترتبت زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية الأستاذ عمر موسى، وعدد من الوفود من الدول العربية ، وانعقاد مؤتمر الوفاق الثاني في بغداد.
- 8- تقديم الخدمات القنصلية للعراقيين المغتربين.
- 9- فتح عدد من القنصليات التي كانت مغلقة ولاسيما في إيران وتركيا والسعودية.
- 10- معالجة الأزمات والتركات الثقيلة لنظام صدام البائد مع دول الجوار، وخصوصاً مع دولة الكويت بمتابعة شخصية من رئيس الوزراء الدكتور الجعفري فضلاً عن تشكيل لجان وزارية مختصة.
- 11- بناء علاقات حسن الجوار مع البلدان المجاورة في مجالات متعددة مثل مجال المياه والحدود والاتفاقيات الأمنية .
- 12- التحرك الدبلوماسي الجاد مع الدول المجاورة لمنع تسلل الإرهابيين عبر الحدود.
- 13- تمتين العلاقة بين العراق ومنظمة الأمم المتحدة وإقناعهم بضرورة التواجد في بغداد بدلاً من الاتصال غير المباشر عبر دول الجوار.
- 14- إقناع جامعة الدول العربية بضرورة فتح مكتب لممثلها في بغداد باعتبار العراق عضواً مؤسساً للجامعة.
- 15- قيام الدكتور إبراهيم الجعفري بزيارة خلال أسبوع واحد لسبع دول عربية.

ثانياً: في مجال الأمن والدفاع

كان الوضع الأمني متردياً جداً عند تسلم حكومة الدكتور الجعفري الانتقالية لمهامها، فكانت العمليات الإرهابية كبيرة جداً وشديدة العنف حيث كان معدل التفجيرات بواسطة السيارات المفخخة وعمليات القصف بالهاونات في ذلك الوقت يتراوح بين 13- 17 عملية وكانت بوتيرة تصاعدية وقد تمكنت الحكومة الانتقالية من السيطرة على الوضع الأمني حيث وصلت معدلات التفجير بواسطة السيارات المفخخة إلى أدنى حد إلى أن وصلت إلى ما نسبته سيارتان أو ثلاث في الشهر.

وكان اهتمام الحكومة الانتقالية ينصبّ على ثلاثة أمور مهمة، الأول: هو محاربة الإرهاب، والثاني هو بناء قوات الشرطة والجيش والأجهزة الأمنية، والثالث هو محاربة الفساد المالي والإداري المتفشّي في ذلك الوقت؛ ولتحقيق تلك الأهداف تم التعامل بالمهام التالية:

1 - القيام بدورات تدريبية واسعة شملت إقامة معسكرات في الأردن والسليمانية والنعمانية والبصرة وبابل حيث بدأت أفواج الشرطة والمغاور وأجهزة الاستخبارات بالخرج تباعاً.

2 - تم تأسيس العمل الاستخباراتي الذي ساعد على تقليل العمليات الإرهابية.

3 - تنفيذ عمليات البرق وهي عمليات عسكرية متكاملة استطاعت أن تعيد الأمن والاستقرار إلى بغداد على مدى أربعة أشهر.

4 - القيام بعدد كبير من الدورات التدريبية للمتطوعين لتدريبهم تدريباً كاملاً، والعمل على طرد الفاسدين في وزارتي الداخلية والدفاع، ومعالجة الاختراقات بينهما.

5 - العمل على تسليح منتسبي وزارتي الداخلية والدفاع بالأسلحة والتجهيزات اللازمة.

6 - عملت حكومة الجعفري على ضمان التنسيق بين وزارتي الداخلية والدفاع فكان تنسيقاً رائعاً وناجحاً وهو ما حدث لأول مرة، وكانت ثمار ذلك التنسيق تتجلى بالنجاح الباهر للعمليات العسكرية ضد الإرهابيين.

7 - كان على الحكومة إطفاء الفتنة التي نتجت من حادثة جسر الأئمة، والتي راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين، حيث مارست الحكومة دوراً كبيراً في التعبئة الجماهيرية، وحوّلت هذه الحادثة وحادثة سامراء إلى فرصة رائعة للتلاحم الجماهيري، ونزع فتيل الفتنة الطائفية، التي أراد الإرهابيون إشعالها.

8 - وضعت الحكومة استراتيجية أمنية لمواجهة تحديات الإرهاب منذ اللحظة الأولى لانطلاقها.

9 - تدريب أكثر من 35 ألف متطوع تدريباً كاملاً.

10 - قيام رئيس الوزراء الدكتور إبراهيم الجعفري بتشكيل غرفة عمليات أمنية مشتركة تعقد الاجتماعات بصورة مكثفة لمراقبة الأوضاع بصورة مستمرة.

11 - النجاح الأمني الباهر في حماية عملية الاستفتاء على الدستور والانتخابات النيابية خلال ستة أشهر.

12 - إسناد الحكومة للبرلمان في إنجاز التصويت على قانون مكافحة الإرهاب.

- 13 - مواجهة الأكاذيب والحملات الدعائية المظلمة من قبل أعداء العراق، الذين حاولوا القضاء على تجربة العراق الجديد فيما يسمى بفرق الموت، والتي كان يقوم بها الإرهابيون عبر ارتدائهم زي الجيش والشرطة.
- 14 - الضغط المستمر من أجل تسليح الجيش العراقي بأسلحة متطورة على الرغم من المعوّقات الكثيرة.
- 15 - القيام بعمليات عسكرية واسعة يشرف عليها رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة الدكتور الجعفري بنفسه، وكان من أبرزها عملية تلعفر التي أوقعت (375) قتيلًا بين صفوف الإرهابيين، وكذا عملية القائم.
- 16 - إنشاء مؤسسة استخباراتية معلوماتية؛ لتكون قاعدة معلومات تقدّمها إلى الأجهزة الأمنية عبر وزارة الأمن الوطني.
- 17 - استحدثت دائرة مكافحة الإرهاب، ومركزاً للمعلومات والتحليل.
- 18 - إنشاء دائرة للأمن الاقتصادي وأخرى للسياسي، وغرفة عمليات.
- 19 - استحدثت دائرة لمكافحة المخدرات.
- 20 - استحدثت مركز للأمن الوطني في كل محافظة.
- 21 - استحدثت مركز للعمليات المشتركة للقيام بمهام التنسيق الاستخباراتي.
- 22 - عملت الحكومة الانتقالية على تقليل فرص التدخل في الأداء الميداني بين القوات المسلحة والقوات متعددة الجنسيات (NWF).
- 23 - ارتقت الحكومة بالقوات الأمنية إلى مستوى الاعتماد على القدرة الذاتية في بعض العمليات التي بادرت بها من دون الحاجة للاعتماد على مشاركة القوات متعددة الجنسيات.
- 24 - طرحت الحكومة بقيادة الجعفري أسلوباً جديداً واستراتيجياً لمواجهة الأزمات التي تعرضت لها المدن العراقية كالتى حصلت في مدينة النجف، وذلك باعتماد الحلول السلمية، وتجنب استخدام الطائرات والمدفعية.
- 25 - واجهت الحكومة الانتقالية المشاكل التي كادت تعصف بالبلاد بطريقة عقلانية عبر الطرق السلمية، (والتي كادت تؤدي إلى حرب أهلية)، وذلك بقيادة مباشرة من قبل رئيس الحكومة في موضوع تلعفر.
- 26 - كانت خطة الحكومة في التعامل مع الميليشيات بدمجها، وتذويبها في الأجهزة التابعة للدولة وفق قانون الميليشيات.
- 27 - عمدت الحكومة إلى تعويض عوائل الضحايا من الشهداء والجرحى بمبالغ؛ لتعبر عن دعم الدولة للمتضررين.
- 28 - طرحت الحكومة الانتقالية على لسان رئيس الوزراء مبادرة المصالحة الوطنية؛ مما يفتح الباب أمام كل الفرقاء السياسيين، لغرض استيعابهم في شتى المجالات، والبدء بصفحة جديدة.

ثالثاً: شؤون النفط

تعرّض قطاع النفط كما بقية القطاعات في البلد إلى الخراب والتدمير، وكانت خسائر قطاع النفط أكثر من مليار دولار، إضافة إلى الحاجة الماسّة لإعادة تأهيل شاملة، ورفع الطاقات الإنتاجية والتصديرية؛ فتمكنت حكومة الدكتور الجعفري خلال الستة أشهر من تحقيق ما يلي:

- 1 - التمكن من العودة إلى مسار طاقات ما قبل الحرب، فوصل الإنتاج إلى مليوني برميل يومياً بالاعتماد على الكادر العراقي في شركاتنا النفطية.
- 2 - توفير الحماية اللازمة للمنشآت النفطية بعد تردّي الوضع الأمني، واستهداف المنشآت النفطية من قبل الإرهابيين.
- 3 - تأهيل مصافي النفط كافة كما في (الدورة، والسماوة، وميسان)، وكذلك في (كوسنق، بارزان، وأربيل)، واستطاعت وزارة النفط زيادة الطاقات الإنتاجية فيها.
- 4 - تمكنت من إيجاد الحلول المناسبة لتوفير المشتقات النفطية للشعب، وحل الاختناقات في شحة المشتقات النفطية.
- 5 - رفع أسعار مشتقات البترول؛ مما وفرّ على العراق نحو خمسة ملايين في 0,7 دولار يومياً.
- 6 - التعاون مع الأجهزة الأمنية لحماية منظومة أنابيب نقل النفط الخام.
- 7 - لم تتوقف الخطوط الإنتاجية على الرغم من الظروف الاستثنائية والأزمات.
- 8 - رفع التصدير إلى نحو 512 مليون برميل خلال عام 2005، ولأول مرة في تاريخ العراق تمكن من تحقيق أكبر عائد شهري؛ إذ قُدّر في الشهر السابع عام 2005 بنحو مليارين ونصف المليار دولار.
- 9 - كانت الميزانية حوالى 25 مليار دولار مقارنة بالعام 2004 حيث كانت 17 مليار دولار.
- 10 - استثمار الغاز في مصافي الجنوب، بنحو 130 مليون قدم مكعب.
- 11 - الحصول على 600 زمالة دراسية، وأكثر من 30 فرصة تدريبية للكوادر العراقية في القطاع النفطي.
- 12 - قامت الحكومة، ولأول مرة باستيراد المشتقات النفطية، وتخزينها، وبيعها.
- 13 - محاربة الفساد المستشري في القطاع النفطي، ومعالجة عمليات تهريب المشتقات النفطية، وتوزيع العائدات النفطية على العوائل الفقيرة.
- 14 - قضت الحكومة على 95% من الفساد الإداري من خلال إبرام العقود الكبرى عن طريق لجنة العقود الوزارية.
- 15 - قامت الحكومة بتوزيع مبلغ نقدي، ولأول مرة على كل مواطن ممن يعيش تحت خط الفقر، وكان يصل عددهم إلى 5 ملايين مواطن، وبمعدل 100 ألف دينار لكل عائلة.
- 16 - نجاح الحكومة في تنفيذ، وتكريس اتفاقية إعفاء العراق من ديونه عن طريق الاتفاقية التي عقدتها مع صندوق النقد الدولي.

رابعاً: القطاع الصحي

تعرّض القطاع الصحي إلى ضرر كبير في الفترة السابقة، بما فيها المستشفيات ومذاخر الأدوية والمنشآت الصحية الأخرى، وكذلك البنية التحتية لقطاع الصحة، وقد استطاعت الحكومة الانتقالية وضع الحلول والخطط لإعادة الأوضاع إلى ما قبل تلك الفترة من خلال الإنجازات التالية:

1 - وضع نظام صحي جديد يشتمل على مرحلة الرعاية الصحية الأولية والتي تشمل المستوصفات والمراكز الصحية والمستشفيات العامة ومراجعة الطوارئ إلى العمليات الجراحية وكذلك مستوى المعدات المتطورة والمتخصصة في الأمراض كأمراض الأنف والحنجرة والعيون والأمراض الجلدية والجراحات التخصصية كجراحة القلب والدماغ والجملة العصبية.

2 - العمل على إيجاد نظام طب الأسرة في مراكز الرعاية الصحية الأولية.

3 - افتتاح الكثير من المراكز الصحية النوعية.

4 - تمكنت الحكومة الانتقالية من توفير الأدوية للمواطنين، وتأهيل صناعة الأدوية عبر اتفاقيات مشتركة.

5 - تمكنت الحكومة من زيادة السعة السريرية، وزيادة المستشفيات من 25% إلى 75%.

6 - استطاعت الحكومة استرداد الموقع الدولي للعراق في منظمة الصحة العالمية، وفي إقليم الشرق المتوسط، ووضع خطة لتأهيل الكوادر الطبية العراقية.

7 - استطاعت الحكومة الحصول على دعم الكثير من المنظمات الصحية العالمية الخاصة بالأدوية، وكذلك دعم حملات شلل الأطفال والتدرن وغيرهما، وتمكنت زيادة دعم المنظمة من 12 مليون دولار إلى 16 مليون.

8 - تأهيل المستشفيات العامة، مثل: مستشفى اليرموك، ومستشفى الكندي، ومستشفيات المحافظات.

9 - بناء وحدة العمليات والطوارئ؛ لتصبح (وحدة الكوارث والإسعاف الفوري).

10 - بناء وحدة الأزمات، فضلاً عن وحدات إسعاف ثابتة، وأخرى متنقلة.

11 - افتتاح مراكز صحية نوعية، مثل: المركز الصحي في النجف الأشرف وكربلاء.

12 - الدعوة المستمرة من قبل رئيس الوزراء والحكومة الانتقالية لإيجاد نظام حماية قسري للكوادر الطبية فضلاً عن دعوة العقول المهاجرة في المجال الطبي للعودة إلى البلاد.

13 - العمل مع الوزارات المعنية الأخرى على صياغة قانون جديد لمحاربة المخدرات في العراق غير القانون السابق.

14 - العمل عبر دوائر الوزارة على مواجهة الأوبئة، مثل: مرض إنفلونزا الطيور الذي تعرضت له البلاد عبر زيادة التوعية الوطنية، ورفع درجة الإنذار الفعلي

والصحي والإعلامي، وكان العراق يملك خزيناً يُقدَّر بربع مليون جرعة في معالجة مرض (تانفلو).

15 - هبوط معدلات الإصابة بمرض الملاريا من 2700 حالة إلى 39 حالة.

16 - هبوط معدلات الإصابة بالكوليرا وفق اجتماع وزراء الصحة العرب في القاهرة.

خامساً: في مجال التربية والتعليم

بسبب الحروب المتتالية التي خاضها النظام السابق، وما آلت إليه من الحصار المفروض من قبل الأمم المتحدة على العراق، والذي امتد لأكثر من ثلاثة عشر عاماً وما كان له من تأثير سلبي كبير في الصُّد والميادين كافة، وقد نال منها قطاع التعليم الكثير، إذ هُجرت العقول العلمية المتقدمة بحكم الحالة المعاشية المتدنية، وضعف وسائل التعليم، إضافة إلى انعدام العلاقات مع المؤسسات العلمية في الخارج، كل ذلك أدى إلى إيقاف المسيرة العلمية.

جميع تلك العوامل، وغيرها أدت إلى تخلف التعليم كثيراً، فعلى الرغم من الظروف الصعبة التي أعقبت تغيير النظام عام 2003، وما تلتها من حملة ظالمة استهدفت العقول العلمية بالقتل والتهديد فإن حكومة الدكتور الجعفري الانتقالية اتخذت جملة من الإجراءات لترصين الحالة العلمية وفق المعايير الأكاديمية العلمية، ومنها استقطاب الكفاءات العلمية المتقدمة المتواجدة داخل العراق، أو خارجه لسد النقص الحاد في الملاك التدريسي المتقدم في الجامعات والمدارس، كما عملت على إعادة مد الجسور مع الدول المتقدمة علمياً.

ومن أهم منجزات الحكومة في هذا المجال:

1 - اتخذت جملة من القرارات الاستراتيجية لضمان ترصين الحالة العلمية، وانسيابية الحركة الجامعية فقد تم تعيين ثلاثة آلاف وستمئة أستاذ من حملة شهادات الماجستير والدكتوراه سواء في الكليات المستحدثة، أو على ملاك التعليم المسائي؛ لسد الشواغر في التخصصات المطلوبة، وتعيين الأوائل من حملة البكالوريوس في الكليات المختلفة، وتخفيض أجور الدراسة المسائية بنسبة 50%، وفتح أقسام تقنية جديدة في التعليم الأهلي؛ لاستيعاب خريجي الدراسات الصناعية، وإعادة هيكلة الهيئة العراقية للحاسوب والمعلوماتية كإحدى التشكيلات الأساسية لوزارة التعليم العالي.

2 - اتخذت جملة من الإجراءات لتنظيم أساليب العمل في وزارة التعليم العالي وفي الجامعات من خلال تنظيم العلاقة مع المنظمات الخارجية، وتقويم الأداء لرؤساء الجامعات وعمداء الكليات.

3 - اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات لتوسيع الجامعات وتطويرها، حيث بلغ عدد الكليات المستحدثة أربع عشرة كلية تضم اثنين وعشرين قسماً في تسع جامعات، ووضعت معايير لاستحداث تسع جامعات، وكذا استحداث جامعتي ميسان والمثنى.

- 4 - عملت الحكومة على تطوير الوضع المالي والإداري في مؤسسات التعليم، فقد تم إصدار الأمر ذي الرقم 6 الخاص بتعديل رواتب التدريسيين، ومباشرة وزارة التعليم بمضاعفة الرواتب اعتباراً من 1/7/2005.
- 5 - في مجال العلاقات الخارجية والبعثات قامت الحكومة بتخصيص 100 مليون دولار لإطلاق البعثات الدراسية.
- 7 - وضع خطة مرنة للقبول في الجامعات تعتمد على اعتبار حق القبول مكتسباً وبلغ عدد المقبولين 95 ألفاً في السنة الدراسية لعام 2005-2006
- 8 - سعت الحكومة إلى وضع مقعد دراسي لكل مواطن.
- 9 - إبعاد الجامعات والكليات عن أي نشاط حزبي، أو مذهبي، أو سياسي، أو ديني.
- 10 - التوقف عن ترويج معاملات الإحالة على التقاعد لحاملي مرتبة الأستاذية بعد بلوغهم السن القانوني اعتزازاً بخدماتهم.
- 11 - تخفيض الأجور الدراسية المسائية في الكلية بنسبة 50%.
- 12 - تحديد تخصيصات مالية لطلبة الدراسات العليا بواقع مليون دينار لطالب الدكتوراه، ونصف مليون لطالب الماجستير، وربع مليون لطالب الدبلوم.
- 13 - فتح أقسام تقنية جديدة في التعليم الأهلي؛ لاستيعاب خريجي الدراسات الصناعية لإكمال دراساتهم الجامعية.
- 14 - تنفيذ مشاريع تخص المؤسسات الجامعية بواقع 125 مليون دولار ضمن خطة الإعمار.
- 15 - تخصيص ميزانية قدرها 3 مليارات و500 مليون دينار؛ لإيجاد نواة علمية تقنية للبحوث العلمية.

التربية:

- 1 - بناء (297) مدرسة خارج بغداد.
 - 2 - بناء (85) مدرسة داخل بغداد.
 - 3 - إكمال تأهيل (3000) مدرسة.
 - 4 - تأهيل 15% إلى 20% من الكادر التعليمي.
 - 5 - إعادة نحو 30 ألفاً من ذوي الشهداء في مجال التربية.
- وكان من أولى اهتمامات الحكومة في مجال التعليم، هو مد الجسور مع الجامعات العربية والأجنبية؛ للتعاون العلمي والثقافي، وتبادل الخبرات، فقد تم عقد عدد كبير من الاتفاقيات الثقافية بين الجامعات العراقية والجامعات الأخرى؛ لضمان تبادل الخبرات، والزيارات العلمية، وقضايا التدريب والتأهيل وتبادل الأساتذة، والإشراف المشترك على بحوث الدراسات العليا، فقد بلغ مجموع هذه الاتفاقيات مائة واثنين وعشرين اتفاقية مع الجامعات الأجنبية، أما الزمالات الممنوحة للعراق فقد بلغ عددها أربعاً

وسبعين زمالة للحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه في جامعات مصر، تركيا، سلوفاكيا، الأردن، إيطاليا، وروسيا.

6 - في مجال الإعمار كان للحكومة اهتمام بالغ، فقد وصل عدد مشاريع الخطة الاستثمارية إلى مائة وخمسة وثلاثين مشروعاً، أما مشاريع خطة الإعمار فقد بلغ عددها مائتين وتسعة وسبعين مشروعاً.

7 - وفي مسار عمل وزارة التعليم فقد اهتمت الحكومة بإعادة النظر في جملة من القوانين والأنظمة منها:

إعداد مسودات قوانين جديدة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وقانون المؤسسات التعليمية الأهلية، وإعادة العمل بقانون حوافز المبدعين، وإعادة تفعيل قانون رعاية الملاكات العلمية، وتعديل قانون الخدمة الجامعية، وتقديم قانون جديد وتعليمات جديدة للترقيات العلمية، وشمول ألف طالب دكتوراه، ومائتي طالب ماجستير في برنامج البعثات.

سادساً: في مجال الاتصالات

1 - إن أول عمل قامت به الحكومة في مجال الاتصالات، هو تحسين شبكة العراق للاتصالات، فقد كانت مصممة بطريقة بحيث لو حدث قطع في منطقة واحدة يتوقف الاتصال، ولا يمكن أن يُمرَّر الاتصال من ناحية أخرى، حيث كانت مكونة من حلقتين فقط بغداد - كركوك - الموصل تأتي بشكل حلقة، ومن بغداد - عمارة - بصرة لترجع إلى الديوانية والنجف، وهذه ترجع إلى بغداد، حيث كانت حلقتين، فتم تغيير هذه الشبكة إلى ما هو أفضل، وأحدث؛ لتلبي احتياجات المواطنين بصورة أوسع.

2 - قامت الحكومة بربط العراق بالدول المجاورة كافة، وقد تم ربط العراق بكابل بحري مع الإمارات.

3 - إعادة تأهيل بدالة المأمون.

4 - توقيع عدد من العقود لتجهيز بدالات جديدة.

سابعاً: في مجال البلديات والأشغال

عملت حكومة الدكتور الجعفري الانتقالية على تحسين الواقع الخدمي بعد التدهور الكبير الذي حصل في قطاع الخدمات من جراء العمليات العسكرية، وكذلك العمليات الإرهابية سرقة وضياع كثير من إمكانيات مؤسسات وزارة البلديات من المكائن والمعدات وغيره.

ونتيجة الوضع الأمني المتردي في ذلك الوقت فقد بادرت وزارة البلديات والأشغال العامة في الحكومة إلى التركيز على بناء وإصلاح البنى التحتية للخدمات وفعلاً فقد افتتح عدد كبير من المشاريع لتطوير منشآت الماء والمجاري والمختبرات وغيرها، فقد

تم البدء بالكثير من المشاريع الاستراتيجية وعلى رأسها ثلاثة عشر مشروعاً استراتيجياً للماء في المحافظات وخاصة في محافظات الوسط والجنوب ومن أبرزها مشاريع ماء البصرة، والناصرية.

وهناك الكثير من المشاريع الأخرى مثلاً: مشاريع تأهيل شبكات الماء في كل محافظات العراق، حيث تم استبدال شبكات الماء القديمة وكذلك عملية استبدال للمضخات، وتجديد للمنشآت التي تضخ الماء، وإعادة تأهيل مختبرات فحص الماء إضافة إلى استبدال شبكات المجاري، وتوسيعها، واستيراد أكثر من ثلاثة آلاف ماكينة ثقيلة لإيصال الماء.

1- وصول نسبة المناطق المزودة بالمياه الصالحة للشرب من 50% إلى 60 - 67%.

2- إيصال الماء الصالح للشرب إلى نحو 17% من سكان العراق أي نحو ثلاثة ملايين مواطن من 2003 - 2006م.

3- تعزيز دور القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الخدمات.

ثامناً: الشؤون التجارية

إن سياسات النظام السابق أوصلت العراق إلى مأساة كبرى، فالاقتصاد العراقي كان اقتصاداً مغلقاً، وفي خدمة نظام صدام وممارساته السيئة واللااخلاقية. واجهت حكومة الدكتور الجعفري الانتقالية تركة ثقيلة من المشاكل الاقتصادية، فباشرت بإيجاد الحلول المناسبة لحل تلك الأزمات فقد اتخذت جملة من الإجراءات من بينها:

- 1- اتخذت الحكومة خطوات كبيرة جداً لإلحاق العراق بمنظمة التجارة العالمية.
- 2- عملت الحكومة على توفير المواد الغذائية في مخازن وزارة التجارة لمدة أكثر من ستة أشهر مقبلة كحد أدنى.
- 3- تم تشكيل لجان اقتصادية، وكذلك لجان للعقود تضمن سلامتها.
- 4- تم اتخاذ إجراءات رادعة للحد من انتشار الفساد الإداري والمالي.
- 5- توزيع مبالغ نقدية للمواطنين عن المواد الغذائية غير الموزعة.
- 6- دخول العراق بمنظمة التجارة العالمية بصفة مراقب.
- 7- دخول العراق في تفاعل مع دعائم الاقتصاد العالمي كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.
- 8 - العمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي.
- 9 - توفير المواد الغذائية بعد أن كانت مخازن وزارة التجارة فارغة.
- 10- محاربة الفساد المستشري في الجهات المعنية بإيصال المواد الغذائية.
- 11- تشكيل لجان اقتصادية، ولجان العقود لسلامة تلك العقود وصحتها.
- 12- السماح للشركات العراقية بالدخول في مجال الاستثمار.

13- مع بداية تسلم الحكومة الانتقالية كانت الحصة التموينية، لم توزع منذ خمسة أشهر، ولكن بعد نهايتها سلمت السلطة الحالية بمواد أساسية للمخازن تحوي على خزين غذائي لمدة خمسة أشهر.

تاسعاً: مجال التخطيط الإنمائي

- 1- إن من أهم إنجازات حكومة الدكتور الجعفري في مجال التخطيط الإنمائي هو تبني الاستراتيجية الوطنية، حيث كان هناك جهد متميز من أجل دراسة شاملة لواقع الاقتصاد العراقي، ومتطلبات التنمية، والخطط الضرورية للتحويل بالعراق إلى ما يجب أن يكون عليه كبلد متطور ومزدهر اقتصادياً حيث تم إقرار هذه الوثيقة في مؤتمر دول المانحين في البحر الميت، وأكدت هذه الوثيقة على ضرورة تبني أولويات الحكومة العراقية ذات السيادة.
- 2- عملت الحكومة على إقرار مشروع الإحصاء السكاني، ورصدت له الميزانية اللازمة.
- 3- عملت الحكومة على التنسيق مع الدول المانحة، لتنفيذ القرارات الخاصة بدعم العراق.
- 4- تبني استراتيجية للتنمية الوطنية العراقية.
- 5- إقرار مشروع الإحصاء، ورصد الميزانية المطلوبة له.
- 6- دراسة شاملة للاقتصاد العراقي ومتطلبات التنمية والخطط الضرورية.

عاشراً: في مجال الصناعة

- كان الواقع الصناعي العراقي متردياً بصورة كبيرة، فالصناعة العراقية كانت مرهقة لكثير من الأسباب، منها: التخلف، وتباطؤ الانتاج، ومشاكل الطاقة، وتضخم أعداد العاملين بشكل كبير مع عدم وجود مواد لازمة لإدامة عجلة الصناعة ورفع طاقاتها الإنتاجية.
- بادرت حكومة الدكتور الجعفري باتخاذ عدد كبير من الخطوات للنهوض بواقع الصناعة في البلد، واتخذت الإجراءات التالية:
- 1 - الانفتاح الكبير على القطاع الخاص، حيث تم منح كثير من الإجازات لمعامل الاسمنت، وقدمت عدداً من المشاريع المهمة للتحويل الاقتصادي، إضافة إلى تطوير خطوط الإنتاج.
 - 2 - حدث تطور نوعي في عدد من الصناعات المهمة كصناعة الأدوية، والصناعات الإنشائية، والأسمدة الكيماوية.
 - 3 - استيراد المكائن والمعدات الضرورية لتحريك العملية الصناعية في البلد.

- 4 - تفتخر الحكومة الانتقالية بالإنجاز المهم وهو زيادة الإنتاج بصورة عامة، وإعادة توازن وزارة الصناعة؛ لكي تعمل بخطوات ثابتة، وبرامج محددة، وكذلك خطوط قصيرة المدى، ومتوسطة المدى، وبعيدة المدى.
- 5 - إعادة إعمار المدن المتضررة جراء القصف العسكري مثل تعويض أهالي محافظة الفلوجة بمبلغ 175 مليون دولار، ووصول مرحلة الإعمار من 15 إلى 70%.
- 6- إرسال الوفود والخبراء إلى العالم الخارجي للاطلاع على التطور الصناعي.

حادي عشر: في مجال القطاع الزراعي

- 1 - وضعت الحكومة الانتقالية الخطط الاستراتيجية للنهوض بواقع القطاع الزراعي.
- 2 - عملت الحكومة على مكافحة الآفات الزراعية والأمراض النباتية التي كانت منتشرة بصورة كبيرة مثل الجراد والدوباس وحشرة الحميرة.
- 3 - دعم الفلاحين من خلال رفع أسعار الحبوب، مثل: القمح والشلب.
- 4- العمل على تنمية الثروة السمكية في الأنهار والبحيرات الاصطناعية.
- 5 - التوسع في إعطاء السُلَف للمزارعين لدعم البساتين.
- 6 - تفعيل أسلوب السيطرة النوعية للمواد الزراعية الواردة إلى العراق.
- 7 - وضع خطة استراتيجية للنهوض بالواقع الزراعي.
- 8 - بناء آليات تؤمّن للعراق الأمن الغذائي.
- 9 - افتتاح مختبرات نوعية في قضايا الصحة الحيوانية والتغذية.
- 10- مواجهة عمليات تهريب النخيل إلى الخارج.
- 11- وضعت الحكومة خطة لتهيئة البساتين من خلال إعطاء سُلَف للمزارعين.
- 12- بناء أساطيل لصيد الأسماك لبيعها، بعد خراب هذا المشروع سابقاً.
- 13- رفع أسعار الحبوب مثل القمح إلى 450 ألف دينار للطن الواحد والشلب إلى 650 ألف دينار للطن الواحد.

ثاني عشر: الموارد المائية

- 1 - الحصول على دعم دولي مخصص للنشاطات المائية من بينها دعم الكونكرس الأميركي بمبلغ 400-450 مليون دولار.
- 2 - العمل على إنجاز 700 نشاط ميداني في مجال السدود وتنظيف القنوات.
- 3 - ومن المشاريع المهمة التي أنجزتها الحكومة هو مشروع محطة ضخ الناصرية الذي يعتبر أكبر محطة في الشرق الأوسط إن لم تكن في العالم.
- 4 - تمكنت الحكومة الانتقالية من إنجاز أكثر من 50% من مشروع إنعاش الأهوار.

- 5 - ومن نتائج زيارة الدكتور الجعفري إلى تركيا هو زيادة كمية مياه نهر الفرات بنحو 200م³ في الثانية.
- 6 - إعفاء المزارعين من أجور السقي.
- 7 - وضع خطة لحفر 450 بئراً في المحافظات العراقية كافة، وقد تم حفر أكثر من ربع الآبار فعلاً.
- 8 - مطالبة دول الجوار إيران، سورية، وتركيا بزيادة كميات المياه التي تصل إلى العراق.
- 9 - استصلاح الأراضي بمعدل 4 ملايين دونم من مجموع 15 مليون خلال سبعة أشهر.

ثالث عشر: إنجازات الحكومة في المجالات الثقافية

- 1 - فتح أبواب الثقافة العراقية على جميع الصُّعد.
- 2 - تطوير ميادين الثقافة كالفنون التشكيلية والموسيقى والسينما والمسرح.
- 3 - تخصيص مبلغ ملياري دينار يوزع على شكل راتب للفنانين التشكيليين كل 3 أشهر.
- 4 - افتتاح 16 مركزاً ثقافياً عراقياً في أنحاء مختلفة من العالم.
- 5 - إنشاء البيوت الثقافية في المحافظات، مثل: البصرة والموصل والنجف وكربلاء والناصرية.
- 6 - إقامة المهرجانات والمؤتمرات الثقافية، وأقيم خمسة مهرجانات ثقافية في أسبوع واحد.
- 7 - إقامة مهرجان المربد الشعري الثقافي بقيمة 200 مليون دينار وملياري دينار لمكافأة المبدعين.
- 8 - متابعة، وإرجاع قطع الآثار العراقية المسروقة، وبلغ ما تم إرجاعه بحدود 10 آلاف قطعة أثرية من مجموع خمسة عشر ألف قطعة.
- 9 - تهيئة المتحف العراقي للآثار، والانطلاق بمشروعه بالاتفاق مع إحدى الجامعات الإيطالية.
- 10 - قامت الحكومة الانتقالية بتحويل القصور الرئاسية التي بناها النظام السابق إلى متاحف تابعة لوزارة الثقافة.
- 11 - التعاون مع منظمات المجتمع المدني التي لها علاقة بالشؤون الثقافية.
- 12 - تشكيل لجان لطبع مؤلفات الكتاب العراقيين، وتراوحت نسبة الدعم بين 50% إلى 100%.
- 13 - تشكيل هيئة ثقافية استشارية عليا لمتابعة الشؤون الثقافية العراقية.
- 14 - إعادة الإعلاميين (حوالي خمسة آلاف) بسبب حل وزارة الإعلام، وتعيينهم في وزارة الثقافة.

رابع عشر: إنجازات الحكومة على مستوى البيئة

- 1 - العمل على اقتراح سن التشريع البيئي.
- 2 - العمل على ابتكار آليات جديدة لمعالجة التلوث الإشعاعي.
- 3 - العمل على وضع تقنيات جديدة لمعالجة تلوث الماء والتربة.
- 4 - تهيئة الكوادر اللازمة لاستخدام التقنيات الحديثة في مجال البيئة.
- 5 - دخول العراق كعضو في اتفاقيات (دربوني)، وهي منظمة دولية لحماية البيئة البحرية في الخليج.
- 6 - الانطلاق بمشروع الدراسة البيئية في الأهوار بالتعاون مع منظمة حماية البيئة التابعة للأمم المتحدة.
- 7 - معالجة مناطق التلوث الإشعاعي في مناطق متعددة من موقع القادسية والصويرة.
- 8 - فحص الماء عبر 96 موقعاً على نهري دجلة والفرات من شمال العراق إلى البصرة.
- 9 - إطلاق حملة التوعية البيئية الشاملة.

خامس عشر: إنجازات الحكومة في مجال حقوق الإنسان

- 1 - نشر الوعي الثقافي حول حقوق الإنسان.
- 2 - متابعة أي انتهاكات من خلال الزيارات المستمرة للسجون التابعة للقوات الأمريكية أو لوزارة الداخلية.
- 3 - متابعة مستمرة عن المقابر الجماعية والمغيبين والمرحّلين.
- 4 - عقد مؤتمرات للتوعية حول مبادئ حقوق الإنسان.

سادس عشر: إنجازات الحكومة في مجال الهجرة والمهجرين

- 1 - تشكيل لجان لمتابعة حقوق المهجرين داخل العراق وخارجه.
- 2 - إعادة الجنسية العراقية للمهجرين والمهاجرين الذين أسقطت عنهم الجنسية العراقية في زمن النظام السابق.
- 3 - متابعة أحوال العراقيين في الخارج.
- 4 - العمل على إعادة الأموال التي صادرها النظام السابق من العوائل المهجرة المنقولة وغير المنقولة.
- 5 - العمل على تخصيص أراضٍ وأموال لبناء المجمّعات السكنية للعائدين من المهجرين، وذلك بتخصيص 20 دونماً في كل محافظة.

6 - مطالبة الدول التي فيها أكثرية من المهجّرين العراقيين بالترّيث في موضوع العودة إلى حين استتباب الأوضاع الأمنية.

سابع عشر: إنجازات الحكومة على مستوى النقل

- 1 - تشكيل 250 لجنة تحقيقية للكشف على مستويات الفساد الإداري في مجال النقل.
- 2 - استرجاع أموال العراق التابعة لشركات النقل من الخارج.
- 3 - إنشاء عدد من المطارات في البصرة وأربيل والسليمانية.
- 4 - افتتاح خطوط نقل جوية جديدة بين بغداد وكل من تركيا، القاهرة، دبي، لبنان، وإيران.
- 5 - وضع الأسس لإنشاء مطاري النجف وكربلاء.
- 6 - العمل على استرجاع الطائرات العراقية الموجودة في بعض الدول.
- 7 - إطلاق مخصصات خطورة للطيارين بمقدار مليوني دينار عراقي، ولطواقم التنظيف والفنيين مليون دينار، والعاملين في المطارات 500 ألف دينار عراقي.
- 8 - استمرار دورات التدريب للكوادر المختصة بالنقل الجوي.
- 9 - فتح التعيين في المطارات.
- 10 - تفعيل دور الموانئ العراقية.
- 11 - أصبحت الواردات في ميناء البصرة 140 مليار دينار عراقي بعد أن كانت 13 مليار دينار عراقي.
- 12 - إصلاح الموانئ من رافعات ومعدات وتأهيلها.
- 13 - العمل على تطوير موضوع سكك الحديد بعد معاناة هذا القطاع من الإهمال الكبير.
- 14 - تكريم موظفي وزارة النقل، وإعطاء مساكن لكبار السن، وتمليك الدور لشاغليها.
- 15 - تمليك أكثر من 5700 مسكن لمنتسبي وزارة النقل، وعلى عوائل الشهداء (شهداء الموظفين العاملين في وزارة النقل).

ثامن عشر : إنجازات الحكومة على مستوى الشباب والرياضة

- 1 - العمل على ترسيخ برنامج ثقافي وتربوي للشباب.
- 2 - تطوير الحركة الشبابية والرياضية في المحافظات.
- 3 - إعمار 150 نادياً رياضياً في عهد الحكومة الانتقالية.
- 4 - وضع حجر الأساس لملاعب بغداد الأولمبي.
- 5 - توزيع منح على الأندية بقيمة مليونين لكل شهرين لأندية الدرجة الأولى، و340 - 400 ألف للدرجة الثانية، و 140 - 240 للدرجة الثالثة.
- 6 - بلغت حصة الأندية 4 مليارات و200 مليون.

- 7 - الشروع في 17 مشروعاً إنشائياً، وإنشاء ملاعب استيعابية على مستوى (5-10) آلاف متفرّج.
- 8 - إعادة تأهيل المدينة الرياضية بنحو 4 مليارات في ملعب الشعب الدولي.

تاسع عشر: إنجازات الحكومة على مستوى القضاء والقانون

- 1 - إنشاء دوائر عدلية في عدد كبير من المحافظات مثل محافظة كركوك وكربلاء.
- 2 - افتتاح دوائر العدل في عدد من مناطق بغداد.
- 3 - إنشاء دوائر للتسجيل العقاري.
- 4 - الارتقاء بمستوى السجون العراقية بعد أن كان يسودها الإهمال.
- 5 - الاهتمام بثقافة إصدار القوانين والتشريعات عبر وسائل الإعلام.
- 6 - افتتاح المعهد القضائي، ويبلغ عدد طلابه 179 طالباً و 25 طالبة.
- 7 - تقنين، وتدقيق موضوعات الأحكام الجنائية مثل موضوع الإعدام وفق المعايير القانونية وبمتابعة شخصية من قبل رئيس الوزراء.

عشرون: إنجازات الحكومة في مجال الإعمار

- 1 - إبرام عقود بناء مائة مدرسة، وتم تنفيذ حوالي 90% من الخطة.
- 2 - إبرام عقود الطرق والجسور، وتم تنفيذ 30% إلى 40% من الخطة.
- 3 - إبرام عشرة عقود لبناء مجمعات سكنية.
- 4 - المنجز من عقود الإعمار في 25 شهراً وصل إلى 188 مليار دينار، ولكن في الحكومة الانتقالية تم إبرام 670 عقداً بمبلغ يصل إلى 1500 مليار دولار.
- 5 - مجموع مشاريع الإعمار في عام 2005 وصلت إلى 2245 مليار دينار.
- 6 - بناء 19 مجمعاً سكنياً بعد أن كان 3 مجمعات قد تم بناؤها في الفترة السابقة.

واحد وعشرون: إنجازات الحكومة على مستوى السياحة والآثار

- 1 - استحداث وزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار في الحكومة الانتقالية.
- 2 - استحداث قانون للوزارة وعملها.
- 3 - انتخاب العراق نائباً لرئيس الجمعية العمومية لمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة.
- 4 - العمل على استرجاع قطع الآثار المسروقة بالتنسيق مع الشرطة الدولية.
- 5 - عقد العراق عدة اتفاقيات مع اليونيسكو.
- 6 - أقام دورات تدريبية متطورة في مجال السياحة مع دول عربية.
- 7 - استيفاء رسوم من الزائرين للعبّات المقدسة، وتحويلها إلى حساب هيئة السياحة.

- 8 - توقيع اتفاقية السياحة الدينية مع إيران.
- 9 - الدعوة إلى إطفاء ديون العراق في منظمة السياحة العالمية.

اثنان وعشرون: مساهمات الحكومة في دعم منظمات المجتمع المدني والمرأة

- 1 - إشراك مؤسسات المجتمع المدني في كتابة الدستور.
- 2 - تنظيم عمل منظمات المجتمع المدني.
- 3 - العمل على إقامة دورات تأهيل وتدريب لمنظمات المجتمع المدني بسبب حداثة عملها، ومساعدتها في تمويل مشاريعها.
- 4 - متابعة الواقع الصحي ومشاكل المرأة الأخرى.
- 5 - متابعة المشاكل الخاصة بالمرأة العراقية عبر برنامج حكومي.
- 6 - إطلاق مشروع (محو الأمية) للمرأة.
- 7 - رفع مقترحات تشريعية تخص المرأة إلى الجمعية الوطنية الانتقالية.
- 8 - عقد المؤتمرات، وورش العمل المستمرة حول رفع مستوى الكفاءات النسوية وتكريمها.
- 9 - بلغ عدد الوزارات في الحكومة الانتقالية 6 وزارات.
- 10 - دعم تعيين المرأة في سلك الشرطة.
- 11- تأسيس الهيئة العليا لعموم المرأة.